واقع السياحة في الجزائر وسبل ترقيتها

The reality of tourism in Algeria and ways to promote it

عزيرو سليمة [1]

[1] أستاذة محاضرة (أ)، جامعة الجزائر 3 ، salimaazirou@hotmail.com

الاستلام: 22- 05-2024 القبول: 10-06-2024

ملخص:

يهدف هذا المقال الى ابراز واقع القطاع السياحي الجزائري وسبل ترقيته من خلال عرض مجموعة من المؤشرات والاصلاحات التي عملت الدولة الجزائرية على احداثها من اجل النهوض بهذا القطاع الى مستوى الدول السياحية في العالم باعتباره أحد أهم المصادر التي تعتمد عليه هذه الدول في اقتصادها الوطني. فالرغم من الإمكانيات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر وبالرغم من إصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية، الا ان الواقع السياحي في الجزائر لا يصل إلى المستوى المطلوب كي يحقق الأهداف المرجوة منه. فان المعطيات تؤكد ضعف مشاركة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث لم يساهم في التنمية الاقتصادية سوى بأقل من 1% في الناتج الوطني الإجمالي.

كلمات مفتاحية: سياحة؛ مؤشرات سياحية؛ تنمية سياحية، السياح، مؤسسات سياحية.

Abstract:

This article aims to highlight the reality of the Algerian tourism sector and ways to promote it by presenting a set of indicators and reforms that the Algerian state has worked to introduce in order to promote this sector to the level of tourism countries in the world as one of the most important sources on which these countries rely on in their national economy. Despite Algeria's enormous tourism potential and despite the issuance of many legislative and regulatory texts, the tourism reality in Algeria does not reach the required level to achieve the desired goals. The data confirms the weak contribution of this sector to economic and social development, as it contributed less than 1% to the gross national product.

Keywords: Tourism; tourism indicators; tourism development; Tourists; Tourism institutions

المؤلف المراسل: عزيرو سليمة ، **الإيميل**: salimaazirou@hotmail.com

1.مقدمة:

تمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر باعتبارها من أهم مصادر الدخل في اقتصاديات العديد من الدول، حيث تمثل أحد أهم المصادر الخدمية التي تأثر بشكل كبير في ميزان المدفوعات كما تساهم أيضا في جلب العملة الصعبة مما يزيد في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالرغم من الأهمية البالغة للسياحة ورغم المقومات السياحية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر وتؤهلها لتكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح، إلا أن الجزائر لم تولي بعد الأهمية المرجوة لهذا القطاع، ولا يزال يعاني نقصا كبيرا إذا ما قارنا إيراداتها السياحية بتلك التي تجنيها مثيلتها من الدول الشقيقة، وانطلاقا من هذا التقديم تظهر جليا ملامح الإشكالية التالية: **ما هو واقع السياحة في الجزائر وما هي سبل ترقيتها؟**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا التطرق إلى العناصر التالية:

- مفهوم السياحة
- مقومات السياحية الطبيعية للجزائر
- تاريخ السياحة في الجزائر
- الهياكل السياحية في الجزائر.

2. مفهوم السياحة

تعتبر السياحة من أكثر القطاعات نموا في العالم لما انجزته من نتائج هائلة من حيث الإيرادات والتدفقات ومن حيث مناصب العمل التي تنشؤاها بصورة غير مباشرة أو مباشرة.

1.2. تعريف السياحة: اختلفت وتنوعت تعاريف السياحة باختلاف وجهات نظر كل باحث اقتصادي على حدا، نذكر منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ما يلي:

- **السياحة من منظور اقتصادي:** تلعب السياحة دورا مهما في النشاط الاقتصادي باعتبارها قطاعا منتجا يعمل على تحقيق برامج التنمية من خلال زيادة في العمالة والدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات.
- **أما السياحة من منظور اجتماعي وحضاري،** ترتبط السياحة بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان فهي حركة ديناميكية، اي أنها جسر للتواصل بين المعارف الإنسانية للأمم والشعوب والثقافات، فهي بذلك رسالة حضارية، ومحطة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد.
- **وعلى الصعيد البيئي:** تعتبر السياحة عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها والحياة الفطرية، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها (الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص 5)
- كما نجد من يعتبر السياحة ذلك النشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي القائم على انتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24ساعة، لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار (حمدي، 1996، ص 15)

من خلال التعاريف السابقة الذكر تظهر الأهمية البالغة والدور البارز للسياحة في تنمية اقتصاد الدول خصوصا بعد 1945 (نهاية الحرب العالمية الثانية)، اذ اصبحت الصناعة الأولى في العالم، حيث وصل عدد العمال في هذا قطاع السياحي يقابل عدد العاملين في الصناعات الخمس التالية: الحديد والصلب، الكهرباء، الإلكترونيك، السيارات والنسيج.

2.2. مكونات السياحة: (الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص6.) تتداخل نشاطات السياحة مع العديد من المجالات، وفيما يلي المكونات الأساسية للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط:

- **عوامل وعناصر جذب السياح:** تتضمن الدوافع البشرية مثل المواقع الدينية والأثرية والتاريخية والحضارية ومدن الملاهي والألعاب والعناصر الطبيعية مثل التضاريس والغابات والمحميات والمناخ والشواطئ والبحار والأنهار؛
- **مرافق الإيواء وخدمات الضيافة:** مثل المطاعم والاستراحات، الفنادق والنزل وبيوت الضيافة؛

- **خدمات مختلفة:** مثل وكالات السياحة والسفر، مراكز المعلومات السياحية والدليل السياحي، المراكز الطبية، البريد والبنوك، الشرطة ومراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية؛
- **خدمات النقل:** تشمل وسائل النقل، على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحة؛
- **خدمات البنية التحتية:** تشمل توفير شبكة من الطرق والاتصالات، وتوفير المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية والتخلص من الفضلات الصلبة؛
- **عناصر مؤسسية:** تتضمن برامج الترويج للسياحة وخطط التسويق مثل: سن التشريعات، القوانين، الهياكل التنظيمية العامة، دوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.

3.2. أهمية السياحة: تتجلى أهمية السياحة في النقاط التالية:

❖ **السياحة والعمالة:** يختلف تأثير النشاط السياحي باختلاف أهميته في العائد الوطني، ومكانته ضمن القطاعات الإنتاجية التي يتم الاستثمار فيها، بحيث اجريت دراسة حول مدى تأثير السياحة على التشغيل وخلصت إلى النتائج التالية:

- توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة بالنسبة للفنادق؛
- تستحدث وظائف جديدة بنسبة % 75 من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي بالنسبة لباقي نشاطات السياحة؛
- تنشأ وظائف بنسبة تقارب % 100 من الوظائف التي تستحدثها الفنادق بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة،

ومنه فإن السياحة تنشأ 2.75 وظيفة لكل غرفة فندقية.

لذا فان دور السياحة لا يقتصر على استحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالنشاط السياحي فقط، بل يتعدى ذلك إلى استحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات، كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية، ويذهب الاقتصادي الإنجليزي **روب دافتسون** إلى اعتبار أن السياحة تنشأ نوعين من الوظائف:(Rob Davidson: Tourisme)

- **العمالة المباشرة:** والتي تشمل العمالة التي تشرف على سفر السائح وراحته وإيوائه وطعامه، أي الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسائح مثل المكاتب السياحية والرحلات والنقل وعمال الفنادق والمطاعم؛
- **العمالة غير المباشرة:** والتي تشمل قطاع الخدمات والصناعات الحرفية والمزارع والصناعات الغذائية التي تمد الفنادق بالمواد الغذائية. اي الوظائف داخل المؤسسات والتنظيمات التي تمد الأنشطة التي تخدم السائح مباشرة باحتياجاتها من السلع والخدمات

ومما سبق يمكن القول إن قطاع السياحة له القدرة على استحداث فرص عمل جديدة، كلما زاد تدفق السائحين إلى داخل الحدود الإقليمية، فمعظم الأنشطة السياحية، تعتبر من النشاطات الإنتاجية كثيفة العمالة كالفنادق، المطاعم، المكاتب السياسية، الإرشاد السياحي.

❖ **أثر السياحة على ميزان المدفوعات:** تتحدد أهمية كل قطاع في الاقتصاد الوطني بمدى قدرته على جلب الموارد الاجنبية التي تعمل على تحقيق فوائض في موازين المدفوعات، ومن ثم دعم الاقتصاد الوطني حتى يتسنى له القدرة على مجابهة الأزمات، باعتبار ان صادرات السياحة بأنها إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف،(مساهمة السياحة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإمكانيات تعظيم العائد السياحي، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال بالزمالك، مصر، ملحق السنة السادسة، المجلد الثاني، 1992، ص 198) وتتجلى صور هذا الانفاق فيما يلي:

- رسوم التأشيرات المفروضة على السياح؛
- استخدام وسائل النقل من جوي وبحري وبري؛
- رسوم الهبوط ومغادرة الموانئ والمطارات التي تحصل من الشركات.
- الإقامة في الفنادق؛
- الإنفاق الاستهلاكي الضروري للحياة (الغذاء مثلا) ؛
- الإنفاق على مشتريات السلعية، خاصة في سياحة المشتريات؛

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات واضحة بين الصادرات السياحية وغيرها من الصادرات خاصة السلعية منها (شبايكي، 2001)، يمكن إجمالها فيما يلي:

- أن السائحين القادمين إلى الدولة المصدر للخدمات السياحية يقومون بشراء أنواع مختلفة من السلع والخدمات في الدولة المضيفة في حين أن الصادرات الأخرى تنصب فيها المعاملات على سلعة أو خدمة معينة بذاتها؛
- أن السائح المستهلك للسلع والخدمات يأتي إلى الدولة المصدرة للخدمات السياحية بخلاف الصادرات السلعية التي تصل إلى المستهلك في موطنه؛
- أن الدول المتقدمة لا تفرض قيودا على وارداتها السياحية من الدول النامية (سفر مواطنيها إلى الدول النامية)، في حين أنها تفرض قيودا كمية ونوعية على وارداتها السلعية من البلاد النامية، وبالتالي فإن السوق السياحية تعد سوقا قابلة للتوسع.

❖ **السياحة والتضخم**: تتأثر السياحة وتؤثر بظاهرة التضخم؛ باعتبار أن هذه الظاهرة تمس كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء، لأنها مرتبطة بقيمة النقود التي تعتبر وسيلة تبادل للسلع والخدمات الاقتصادية، فالتضخم هو ظاهرة ناتجة عن الزيادة المفرطة في المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، وبالتالي فهو يؤثر في النشاط السياحي من خلال زيادة في أسعار المنتجات السياحية التي تؤدي الى تدهور القوة الشرائية للسياح.

ويمكن ان يعود ارتفاع أسعار الخدمات السياحية إلى الأسباب الآتية:

- إما لارتفاع تكاليف الإنتاج في المناطق السياحية،
- وإما لإسراف في الطلب من السياح،
- أو للسببين معا فكلهما يؤثر في الأخر.

❖ **السياحة ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** :تسمح السياحة بتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال الاهتمام بتنمية مناطق جديدة أو مناطق تعرضت للإهمال في فترات معينة، ويتم ذلك من خلال القيام باستثمارات إنتاجية جديدة في هذه المناطق.

رغم الأهمية البالغة للسياحة وآثارها الإيجابية على النشاط الاقتصادي، إلا أنه لا تزال بعض الدول النامية بوجه عام والجزائر بوجه خاص لا تع مدى مساهمة السياحة في تنمية اقتصاداتها، ويرجع هذا الجهل للأسباب التالية:

- **السبب الأول** :يتمثل في توجه هذه الدول إلى الاهتمام بالزراعة، واستخراج المعادن، والصناعات التحويلية باعتبارها أنشطة أساسية تدفع إلى النمو الاقتصادي وتزيد

الدخل عن طريق تصدير السلع، واعتبار أن السياحة وبعض الخدمات الأخرى ضمن الصناعات غير الأساسية، وهذه وجهة نظر قد تكون خاطئة لأن السياحة نوع خاص من الخدمات يعمل على تنشيط بعض فروع الاقتصاد الوطني وهذا ما تبينه إحصائيات الدول المهتمة بهذا القطاع تعادل بالتقريب الجباية البترولية في الجزائر؛

- **السبب الثاني** :أن كثير من الدول تفتقر إلى بيانات كاملة وشاملة حول النشاط السياحي، خاصة السياحة الداخلية منها؛
- **السبب الثالث** :صعوبة تحديد الجزء من الإنتاج المستهلك من طرف السياح، وهذا نظرا لتعدد منتجات السياحة وتنوعها (النقل، الإقامة، الوجبات، الترويح، الترفيه، مبيعات التجزئة،....إلخ).

3. **المقومات السياحة الطبيعية للجزائر**: لقد انعم الله على الجزائر بخيرات شتى حيث تمتد أرضها من الشمال إلى الجنوب مسافة تزيد على 1900كلم ومن الشرق إلى الغرب 1800كلم وبمساحة تصل إلى 2381741 كلم^2 إضافة إلى أنها تتوسط بلدان المغرب العربي الكبير ويجاورها سبع دول، وتمتد سواحلها على طول 1200 كلم، وبهذا الموقع المتميز فهي تقابل القارة الأوربية، التي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين ثلاث قارات :إفريقيا وأروبا وآسيا .

هذه المساحة وهذا الموقع يجعلها تملك من الخيرات والتنوع والثراء التاريخي ما يجعلها تتميز عن غيرها من البلدان، حيث نجد في الجزائر التضاريس التالية:

- السلسلة التل الساحلية؛
- الهضاب العليا؛
- لسلسلة لأطلس الصحراوي. الجبلية.

أما عن المناخ في الجزائر فهو متنوع كذلك كما يلي:

- **المناخ المتوسطي**: **متوسط** درجة حرارته 18درجة مئوية ويشمل الشريط الساحلي؛
- **مناخ الهضاب العليا** :فصل بارد ورطب؛
- **المناخ الصحراوي**: تصل فيه درجة الحرارة إلى 40°درجة، يسود الجنوب الجزائري،

من هذا التنوع في المناخ تنقسم المنتجات السياحية الجزائرية إلى خمسة أصناف هي: المنتج الصحراوي، المنتج الجبلي، المنتج البحري، المنتج الحضري، والمنتج الصحي.

4. تاريخ السياحة في الجزائر: تزخر الجزائر بثروات سياحية مختلفة جعلتها محطة اهتمام للعديد من السياح منذ القدم وحتى يومنا هذا، لذا سنتطرق لمختلف هذه المراحل فيما يلي:

1.4.السياحة في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي: نظرا لما تتمتع به الجزائر من تنوع طبيعي و ثراء حضاري جعل الكثير من الحضارات القديمة تهتم بها وعلى سبيل المثال أحواض للسباحة وحمامات معدنية اقيمت بغرض السياحة الاستشفائية في عهد الرومان، لا تزال آثارها قائمة لحد الآن في أماكن مختلفة من البلاد، وكذلك الأنشطة الترفيهية (الأعياد والمواسم التقليدية وألعاب الفروسية) المنظمة من طرف السكان المحليين في مختلف أرجاء الوطن تشهد هي الأخرى على انها ميزت المجتمع الجزائري منذ القدم والتي لا تزال هي الأخرى قائمة وتشكل في الوقت الحاضر أحداثا ثقافية ودينية ذات قيمة سياحية عالية .

كما نجد أيضا نوعا آخر من السياحة والذي تمثل في توافد مستمر لزيارة الأماكن المقدسة والمعابد في الجزائر مثل سيدي يوشع قرب تلمسان بالنسبة لليهود وآثار كنيسة القديس أوجستين بمدينة" مادور " (مدينة مدوروش حاليا) بالنسبة للمسيحيين، وعين ماضي بالأغواط بالنسبة للمسلمين أتباع الطريقة التيجانية والقادمين إليها لاسيما من بلدان أفريقيا الغربية.

2.4 السياحة في الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي: قامت فرنسا قصد مواجهة التدفقات السياحية المعتبرة التي كانت في ارتفاع مستمر خلال الفترة الاستعمارية للجزائر، بتخصيص مكانة هامة لتطوير السياحة في الجزائر من خلال مشروع قسنطينة لسنة 1958 بتسجيله إنجاز 18.500 غرفة فندقية منها 17.200 غرفة في الفندقة الحضرية والباقي موزع على السياحة الحموية والشاطئية (بوعقلين، 1996 - 1995).

عرفت الجزائر شهرة واسعة بين السياح الأجانب خلال الفترة الاستعمارية حيث كانوا يبحثون عن المناظر الجديدة والمناطق الغير معروفة والمناخ المعتدل في فصل الشتاء، كما انشأت لهذا الغرض في سنة1897 "اللجنة الشتوية الجزائرية " بهدف ترويج وترقية المقصد السياحي الجزائري، ضف إلى ذلك إنشاء " نقابة المبادرات السياحية" لمدينة وهران سنة1914 تبعتها نقابة قسنطينة سنة 1916 بالإضافة إلى نقابات أخرى على مستوى المدن ذات الطابع السياحي، ليتم سنة 1919 إنشاء " اتحاد

المبادرات السياحة "يضم أكثر من عشرين (20) نقابة سياحية و" الاتحادية الفندقية " وكذا " القرض الفندقي " سنة 1928 و" الديوان الوطني للنشاط" سنة 1931 ، الذي أستمر نشاطه حتى الاستقلال (بوعقلين ،1996 - 1995)

4. 3. القطاع السياحي في الفترة الممتدة ما بين سنة 1962–1966:

كان القطاع السياحي في الجزائر بعد الاستقلال يمتلك حظيرة فندقية سعتها 5.922 سرير موزعة الى 2337 سرير بالنسبة للسياحة الحضرية، و486 سرير للسياحة الصحراوية و2969 سرير للسياحة الشاطئية و90سرير بالنسبة للسياحة المناخية (Belkacem HEDDAR 1988).

لم تهتم الجزائر بقطاعها السياحي في الفترة الممتدة من1962 الى غاية 1966، ولم تعرف أي استثمار سياحي سواء في الهياكل الفندقية أو المنشآت القاعدية، الا أنه تم إنشاء وزارة خاصة بالسياحة في سنة 1963 بعدما كانت تابعة لوزارة الشبيبة والرياضة.

4. 4. السياحة الجزائرية خلال الفترة 1966– 1989:

شرعت الدولة الجزائرية في سنة 1966، في إعداد سياسة وطنية الهدف منها هو النهوض بالقطاع السياحي من خلال إصدارها لقانون يتعلق بالمناطق والمواقع السياحية (الأمر رقم66-62 المؤرخ في 26 مارس 1966 المتعلق بالمناطق والمواقع السياحية) تمهيدا لرسم سياسة شاملة لتطوير هذا القطاع قسمت إلى:

- **المخطط الثلاثي (1967/1969)**: هدف هذا المخطط إلى إنشاء 11.690 سرير بغلاف مالي قدره مائتين وسبعون (270) مليون دينار جزائري (Ministère de la Culture et du tourisme, l'Avenir de l'industrie touristique: Propositions pour un projet de Développement à long terme, Mai 1986, p 3)
  تم انجاز 2.736 سرير بكلفة مالية قدرها 133 مليون دينار جزائري أي بنسبة انجاز لا تتجاوز23.40٪.
- **المخطط الرباعي الأول (1970/1973)**: هدف هذا المخطط إلى انجاز 14.840 سرير (Ministère de la Culture et du Tourisme, op-cit, p3) بالإضافة إلى تغطية العجز الذي سجل في المخطط السابق والمقدر بـ 8.954 سرير بغلاف مالي قدر بـ

646،4 مليون دينار جزائري لتحقيق إجمالي 23.794 سرير، وفي نهاية الفترة، تم انجاز 9.220 سرير أي ما يعادل 60.33٪ من البرنامج المسطر بمعدل مالي قدر بـ 70.60٪.

- **المخطط الرباعي الثاني (1977/1974)**: حاول هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ 50000 سرير لذلك سطر لها المخطط انجاز حوالي 32.122 سرير بغلاف مالي معتبر 1.555،3مليون دينار جزائري، ولم يحقق في آخر الفترة إلا 7.310 سرير بغلاف مالي بلغ 927،3 مليون دينار جزائري.

حاولت بعدها الجزائر خلال سنتي 1978و1979 استكمال ما تبقى من المخططات السابقة، وتقييم الوضعية الاقتصادية من أجل رسم سياسة واضحة تمكن من ترقية الهياكل السياحية، حيث تم انجاز ما يقارب 17763سرير من أصل 50.797 سرير مقرر إنجازه اي بنسبة 34.97٪ فقط.

- **المخطط الخماسي الأول (1985/1980)**: تم وضع مخطط تنموي هدفه استكمال ما تبقى من المخططات السابقة والمقدر بحوالي 12.000سرير بالإضافة إلى انجاز 14.000 سرير جديد (تقرير عام للمخطط الخماسي (1980-1990)، ص 186.) بغلاف مالي قدره 3.400 مليون دج (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، نوفمبر 2000، ص 3.) وتشمل هذه الهياكل كل من هياكل القطاع العام كوزارة السياحة وكذا القطاع الخاص.

وفي نهاية المخطط الأول بلغت سعة الايواء السياحي 59086سرير لمختلف أنواع السياحة.

- **المخطط الخماسي الثاني (1989/1985)**: هدف هذا المخطط إلى 22.970 سرير إضافة إلى المشاريع المؤجلة من المخطط الخماسي الأول بغلاف مالي قدره 3.500 مليون دج (بديعة بوعقلين، مرجع سبق ذكره، ص 70)، بلغت الإنجازات في نهاية المخطط 10.516 سرير وتم إنفاق 1.800 مليون دج حيث تم توفير 48.302 سرير منها 25842 سرير في القطاع العمومي لمختلف أنواع السياحة، أما القطاع الخاص فقد وفر 22460 سرير.

4. 5. السياسة السياحية الممتدة من سنة 1990– 2000

عرفت هذه الفترة دخول العديد من الإصلاحات حيز التنفيذ، خصوصا مع دخول الجزائر اقتصاد السوق والذي فرض عليها الاهتمام أكثر بهذا القطاع، لكن وعلى جانب آخر عرفت تدهور الحالة الأمنية مما خفض من توافد السياح خلال هذه العشرية وأثر بشكل سلبي على مؤشرات النشاط

السياحي بها، حيث تراجع عدد السياح الأجانب من 685815 سائح سنة 1990 الى 94832 سائح سنة 1997، ليعاود انتعاشه سنة 1998 و1999 ب107213 سائح و 140861 سائح على التوالي، في حين عرف الجزائريون المقيمين بالخارج والوافدين على الجزائر تراجعا أيضا، اذ بلغ عددهم 1136918 وافد سنة 1990 لينخفض الى 519576 وافد سنة 1995، ليعاود الارتفاع ابتداء من سنة 1996 اذ بلغ 604968 وافد جزائري مقيم بالخارج.

كما أن الجزائريين في بداية التسعينات من القرن الماضي كانوا يفضلون السياحة في الدول الأجنبية من أجل نسيان الوضع الأمني المزرى الذي كانوا يعيشونه، اذ بلغ عددهم سنة 1993 حوالي 2.296.953 جزائري يخرج للسياحة بالدول الأجنبية، ثم بدأ عددهم بالتراجع مع تحسن الوضع الأمني، حيث بلغ عدد الجزائريين الخارجين من الجزائر من أجل السياحة 903286 جزائري.

6. السياسة السياحية الممتدة من سنة 2000– الى يومنا هذا

وابتداء من سنة 2000، عرفت الحالة الأمنية استقرارا ملحوظا تبعه انتعاش في الهياكل السياحية، حيث بلغ عدد الأسرة في سنة 2004 حوالي 82.034 سرير أي بزيادة تقدر ب 33.732 سرير (وزارة السياحة: مديرية تنمية الاستثمار السياحي)

– **تطور خروج الجزائريين نحو الخارج:** إن ضعف العرض السياحي وارتفاع الأسعار وتدني مستوى الخدمات في الجزائر، جعل أعداد كبيرة من السياح الجزائريين يفضلون البلدان الاجنبية لما تتمتع به هذه الاخيرة من جذب سياحي، حيث تطور عدد السياح الجزائريين بين سنتي 2000 – 2020 من 1757471 جزائري سنة 2000 الى 5609947 جزائري سنة 2018 (وزارة السياحة: مديرية تنمية الاستثمار السياحي.).

– **توافد السياح:** عرفت الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2020 هذا توافد عدد معتبر من السياح الأجانب وكذا الجزائريين المقيمين بالخارج، حيث بلغ عدد السياح الأجانب سنة 2000 حوالي 175538 سائح أجنبي ليصل الى1708375 سائح أجنبي سنة 2017، كما تطور عدد الجزائريين المقيمين بالخارج من 690446 جزائري سنة 2000 الى 1149094 جزائري سنة 2016 (وزارة السياحة: مديرية تنمية الاستثمار السياحي).

5.مناطق التوسع السياحي: قامت الجزائر لأول مرة بإنجاز دراسات تهيئة لعشرين (20) موقع توسع سياحي من بين 174 منطقة كانت قد حددتها سابقا، Ministère du Tourisme: communication sur le plan d'aménagement touristique comme instrument de développement de l'investissement , juillet 2002 page 7,8,9,10)

وقد نص القانون رقم03 – 03المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي على طرية تهيئة هذه المناطق.

الجدول رقم (01): قائمة مناطق التوسع السياحي ذات الأولوية في التنمية سنة 2006

مناطق التوسع السياحي	الولاية	مناطق التوسع السياحي	الولاية
مسيدة	الطارف	شطابي	عنابة
المرسى	سكيكدة	واد بقرات	عنابة
أقريون	بجاية	الينبوع (لافونتان)	الجزائر العاصمة
العقيد عباس	تيبازة	واد بلاح	تيبازة
أزفون	تيزي وزو	زرالدة الغربية	الجزائر العاصمة
شاطئ رمضان	مستغانم	زموري الغربية	بومرداس
سيدي خليفة	تيزي وزو	كاب إيفي	مستغانم
المداغ	وهران	مسكردة	تلمسان
تدلست	أدرار	تمنراست	تمنراست

Source. Ministère du Tourisme : communication sur le plan d'aménagement développement de l'investissement, Juillet 2002. touristique comme instrument de Pages 7,8,9,10

من الجول اعلاه المتعلق بمناطق التوسع السياحي، نستنتج أن الوزارة المكلفة بالسياحة تسعى إلى تطوير السياحة الشاطئية والصحراوية، على حساب بعض المنتجات السياحية الأخرى مثل السياحة الحموية، السياحة الحضرية، رغم كثرة الطلب عليهما. كما نلاحظ استبعاد الهضاب العليا من التنمية السياحية بالرغم من أنها ضرورية جدا لتنظيم الرحلات السياحية الاستكشافية ولسياحة الأعمال. اذ تعتبر بمثابة همزة وصل بين الشمال والجنوب.

6. الهياكل السياحية في الجزائر: عرفت الهياكل السياحية تطورا ملحوظا نبينه فيما يلي:

1.6. تطور توزيع الفنادق المصنفة حسب النجوم: تعتبر الفنادق السياحية، تلك" المؤسسات المعتمدة من وزارة السياحة، بحيث تستجيب للمقاييس التقنية التي يفرضها القانون، الذي يصنف الفنادق إلى خمس درجات، إضافة إلى فنادق المسافرين المعنونة بفنادق الصنف 6 وهي" مؤسسات إيواء، غير معتمدة من طرف وزارة السياحة وغير مصنفة "(المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع التقرير حول مساهمة من اجل إعادة تحديد السياسة. السياحية الوطنية، الدورة السادسة عشرة، نوفمبر 2000، ص ص 22،23.)

من خلال الاطلاع على إحصاءات وزارة السياحة، يظهر أن هناك تطور في عدد الفنادق المصنفة، اذ عرفت الفنادق 5 نجوم ارتفاعا من 8 فنادق سنة 2012 الى 13 فندق سنة 2016، أما الفنادق 4 نجوم فقد تطور عددها من 5 فنادق سنة 2012 الى 12 فندق سنة 2016، في حين بلغ عدد الفنادق 3 نجوم 38 فندق سنة 2012 لتصبح 51 فندق سنة 2016، أما فندق نجمتين فقد بقي على حاله أي 46 فندق منذ 2012 والى غاية 2016، أما فندق نجمة واحدة فقد تطور من 116 فندق سنة 2012 الى 158 فندق سنة 2016، كما بلغت الهياكل الأخرى الموجهة للفندقة 135 سنة 2012 ليرتفع عددها الى 196 سنة 2016.

2.6. توزيع الطاقة الفندقية حسب نوع المؤسسة:

يبين الجدول الموالي توزيع الطاقة الفندقية والمؤسسات المشابهة لها حسب نوع المؤسسة، كما يلي:

الجدول رقم (02): توزيع الطاقة الفندقية والمؤسسات المشابهة لها حسب نوع المؤسسة

السنة	2000	2002	2004	2008	2010	2012	2014	2016
فندق 5 نجوم	4604	4832	4590	3914	3948	4242	4242	6734
فندق 4 نجوم	3222	3592	3383	1847	3560	1600	1800	2810
فندق 3 نجوم	21310	14659	14857	15394	14090	5775	5829	7045
فندق 2 نجوم	5519	5454	5415	12358	8070	4605	4605	4425
فندق نجمة واحدة	2541	2084	2315	3967	3804	8407	8407	11295
فندق بدون نجمة	29891	41946	51474	49162	58905	6250	6250	8533

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور في الطاقة الاستيعابية للفنادق الجزائرية بمختلف تصنيفاتها لكن هذه الزيادة تبقى دون المستوى المطلوب.

ان اهم المؤشرات الاحصائية المعروضة على موقع الإلكتروني والخاصة بالقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2022، تبين مدى تطور القطاع. ومن أهمها:

- تضم الحضيرة الفندقية 502 1 مؤسسة إيواء، بطاقة إستعاب إجمالية قدرها 266 132 سرير.
- عدد وكالات السياحة والاسفار 4267 وكالة معتمدة من بينها أم توفر 506 11 منصب شغل.

خاتمة:

عرفت السياحة في الجزائر التهميش لمدة طويلة من الزمن، حيث بعد الاستقلال أولت عناية كبيرة للصناعات الثقيلة والزراعة في محاولة لتحقيق التنمية، لكن في السنوات الخيرة تفطنت الدولة للأهمية البارزة للسياحة باعتبارها موردا دائما يمكن أن يحل محل ثروة البترول الزائلة، لكن هذا التفطن تزامن مع الحالة غير المستقرة للأمن داخل البلاد مما أخر السياسات التنموية الخاصة بالهياكل السياحية.

ومع عودة الامن والاستقرار، قامت الهيئات المعنية بإصدار قانون في إطار (Loi-cadre) يتضمن التنمية المستدامة للسياحة مصحوبا باعتماد الحكومة لخطة تنموية طويلة الأجل تتراوح إلى آفاق سنة 2015.

من خلال تشخيص الوضعية الحالية لقطاع السياحة في الجزائر يمكن استخلاص نقاط الضعف التالية:

- -غياب سياسة وطنية للدولة واضحة المعالم ومستقرة على المدى الطويل رغم الاهتمام بهذا القطاع؛
- ضعف التأطير على مختلف المستويات وافتقار القطاع لليد العاملة المؤهلة لاسيما في التخصصات التقنية التي تتطلب تكوينا نوعيا؛
- عجز في الطاقات الحالية للإيواء السياحي وعدم ملاءمتها مع المعايير الفندقية العالمية ومتطلبات السياحة العصرية؛
- دم استكمال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية؛

- ضعف الاستثمارات السياحية وعدم وجود تسهيلات مالية وجبائية كافية ومحفزة من شانها خلق محيط مشجع على استقطابها، ولترقية السياحة في الجزائر نقترح سبل الترقية التالية:

– وضع سياسة وطنية مستقرة وطويلة المدى تشارك في إعدادها الوزارة المكلفة بالسياحة وكل القطاعات الأخرى التي لها علاقة بهذا النشاط

– دعم الهيئتين المكلفتين بتنمية وترقية السياحة بمدهما بالوسائل المادية الضرورية وإعادة النظر في قانونيهما الأساسيين بهدف منحهما صلاحيات أكثر أهمية

– تكفل الدولة بأخذ على عاتقها تمويل دراسات التهيئة السياحية وانجاز البنى التحتية داخل مناطق التوسع السياحي كتشجيع للاستثمار السياحي

– رفع نوعية الخدمات عن طريق تحسين وملائمة التكوين مع متطلبات السياحة، وضع اطر رسمية للتشاور داخل القطاع وما بين القطاعات

– وضع تحفيزات مالية وجبائية تسمح بإعادة تأهيل الحظيرة الفندقية القديمة لاسيما تلك الموروثة عن العهد الاستعماري.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1- حمدي عبد العظيم، **السياحة،** (1996) مكتبة زهراء الشرق، القاهرة

2- صقر احمد صقر، **التنمية الاقتصادية،** مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.

3-Belkacem HEDDAR,(1988) Rôle socio-économique du tourisme, Cas de l'Algérie, ENAP-OPU-ENAL.

المذكرات والأطروحات:

1- عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة،2004

2- بوعقلين بديعة، **السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطالب السياحي – دراسة حالة ولاية تيبازة –** رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1995 - 1996

المقالات:

1- مليكة حفيظ شبائكي، **موقع السياحة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16 ديسمبر2001، جامعة قسنطينة، الجزائر2001

2**- مساهمة السياحة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإمكانيات تعظيم العائد السياحي**، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال بالزمالك، مصر، ملحق السنة السادسة، العدد الثاني،1992

وثائق رسمية:

1**- الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الادارية

2**- التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2008.

3- المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مشروع التقرير حول مساهمة من اجل إعادة تحديد السياسة .السياحية الوطنية**، الدورة السادسة عشرة، نوفمبر.2000

4- تقرير عام للمخطط الخماسي (1980-1990)

5- Ministère de la Culture et du tourisme, l'Avenir de l'industrie touristique: Propositions pour un projet de Développement à long terme, Mai 1986

6- Ministère du Tourisme: communication sur le plan d'aménagement touristique comme instrument de développement de l'investissement, juillet 2002

7- Ministère du Tourisme, La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie –Horizon 2015

مواقع رسمية:

10- وزارة السياحة :مديرية تنمية الاستثمار السياحي